

## حقوق الإنسان في ماليزيا\*1

العظمى (الماجنا كارتا) الخاصة بالمملكة المتحدة (عام 1215) والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان (عام 1789) ووثيقة الحقوق في الولايات المتحدة (عام 1791). ورغم أن أصول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غربية في المقام الأول، يقول البعض - ومن بينهم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - إن حقوق الإنسان كما هي واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعتبر عالمية، ما يعني أنها تطبق على كل كائن بشري. غير أن مناصري نظرية النسبية الثقافية يعترضون على مبدأ العالمية معتبرين أن حقوق الإنسان مرتبطة بالثقافة وأنه ما من مبادئ أخلاقية يمكن تطبيقها على كافة الثقافات، كما يجادلون بأن حقوق الإنسان ليست السبيل الوحيد لضمان الإنسانية وأن القيم المعتمدة في آسيا وفي الدين الإسلامي يجب أن تكتسي أهمية موازية لتلك المطبقة في أوروبا على صعيد المقاربة الإنسانية. وهم يعتبرون أن الثقافة هي مصدر الحقوق الأخلاقية وأساس التمييز والفرقة، وأن أي وجود للسياسات وللوعي يرتبط بشكل وثيق بالتاريخ والثقافة المحليين، وبالتالي لا بد من أخذ كل هذه العوامل في الحسبان. في هذا السياق، يرى مؤيدو النسبية الثقافية أن العالمية هي شكل من أشكال الإمبريالية الجديدة.<sup>2</sup>

والواقع أن انقسام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعكس بطريقة ما الشق الفاصل بين العالمية والنسبية الثقافية. فخلال حقبة الحرب الباردة، كان الجدل حول العالمية مقابل الثقافة مهيمًا بين العالم الشيوعي، الذي دافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطيات الغربية التي ركزت أكثر على الحقوق المدنية والسياسية. وفي حين توقف هذا الجدل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، بقيت بعض مواضعه صامدة. واليوم تدور الجدلالات بشكل أساسي في سياق اقتصادي بين الدول المتطورة والدول الأقل تطورًا أو على نحو بديل في سياق ديني بين الغرب والإسلام.<sup>3</sup>

أزريل مهد أمين: مؤسس مشارك ومدير مشارك للتحالف الماليزي لمؤسسات حقوق الانسان

### خلفية

يمكن اعتبار حقوق الإنسان مفهومًا مثيرًا للجدل - فما قد يبدو حقًا بالنسبة للبعض ليس بالضرورة بديهيًا للبعض الآخر، وبالفعل قد يكون لوجهات النظر المختلفة إلى العالم أولويات متباينة. وغالبًا ما يُنظر إلى حقوق الإنسان على أنها مجموعة مبادئ تضمن الحد الأدنى من كرامة الإنسان، ولكنها في الوقت نفسه موضوع خلاف ومحط تأويلات متفاوتة. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى الصراع القائم بين تطلعات الكثير من مناصري حقوق الإنسان وما يعتبره العديد من المسلمين مثاليات إسلامية. فهل من أمل في التوفيق - حيثما تختلف الاستنتاجات - بين تطلعات مناصري حقوق الإنسان وتطلعات التعاليم الدينية ولا سيما الإسلامية منها؟

يرمي هذا المقال إلى شرح كيف طبّق العالم المسلم الماليزي حقوق الإنسان وفسرها، وكيف يتم فهم حقوق الإنسان وممارستها في دولة ماليزيا المعاصرة، وأخيرًا كيف يعمل مركز البحوث الخاصة بحقوق الإنسان ومناصرتها (CENTHRA)<sup>1</sup> باعتباره جزءًا من التحالف الماليزي لمنظمات المجتمع المدني (MASCA) على تحسين وضع حقوق الإنسان في ماليزيا.

### العالمية مقابل النسبية الثقافية

تنبع حقوق الإنسان من فهم أوروبي للأخلاقيات اليهودية-المسيحية التي بدورها أصبحت علمانية خلال عصر النهضة والإصلاح. ومن القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، عُرفت على أنها حقوق طبيعية نابعة من القوانين الطبيعية، أما اليوم فتُعرف بحقوق الإنسان وباتت حقوقًا قانونية مترسخة في القانون الدولي كما هو الحال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتعود جذور وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى المحطات السياسية في التاريخين الأوروبي والأمريكي، على غرار الوثيقة

\* تنويه: نُشر النص الأصلي للمقال باللغة الإنجليزية، وهي النسخة المعتمدة. وقد تمت الترجمة بغرض نشر النتائج على نطاق أوسع. يمكن الاطلاع على النسخة الإنجليزية للتقرير عبر هذا الرابط: <https://www.atlanticcouncil.org/publications/reports/the-islamic-tradition-and-the-human-rights-discourse>

<sup>1</sup> مركز CENTHRA (www.centhra.org) هو عضو مؤسس في التحالف الماليزي لمنظمات المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل.  
<sup>2</sup> "Universalism and Cultural Relativism in Human Rights International Law Essay," *Lawteacher.net*, May 2018, <https://www.lawteacher.net/free-law-essays/international-law/universalism-and-cultural-relativism-in-human-rights-international-law-essay.php?vref=1>  
<sup>3</sup> Dr. Gyan Basnet and Mansoor Hassan Albalooshi, "Human Rights Debate: Universalism versus Relativism," *Eurasia Review*, June 27, 2012, <https://www.eurasiareview.com/27062012-human-rights-debate-universalism-versus-relativism-oped>

## الأساس الفكري للنسبية الثقافية

يمكن إيجاد الأساس الفكري للمقاربة النسبية الثقافية حيال

حقوق الإنسان في كتاب للمؤلف إيه جاي أم مايلن AJM Milne بعنوان «حقوق الإنسان والتنوع البشري: مقال في فلسفة حقوق الإنسان» (Human Rights and Human Diversity: An Essay in the Philosophy of Human Rights) تم نشره عام 1986. يقول مايلن إن واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يأخذوا بعين الاعتبار تنوع الثقافات ووجهات النظر العالمية، واعتمدوا عوضاً عن ذلك معياراً عالمياً.<sup>4</sup> وإذ أيقنت الجمعية الأمريكية للأنثروبولوجيا أهمية الاختلافات الثقافية، انتقدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حتى عند صياغته عام 1947، وفي «البيان حول حقوق الإنسان»<sup>5</sup> الذي الجمعية الرابطة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المسؤولة عن صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يقول البيان ما يلي:

من البديهي أن المجموعات تتألف من أفراد، والكائنات البشرية لا تعمل خارج المجتمعات التي تشكل جزءاً منها. وبالتالي تمثل المشكلة في صياغة بيان عن حقوق إنسان لا يقتصر فقط على التعبير عن احترام الفرد كفرد، بل يجب أن يأخذ أيضاً في الحسبان الفرد كعضو في مجموعة اجتماعية يشكل هو جزءاً منها وتقوم أساليب الحياة المتبعة فيها بتحديد سلوكه، ويرتبط بالتالي مصيره بها بشكل وثيق ومعقد.<sup>6</sup>

وكذلك افترضت الجمعية الأمريكية للأنثروبولوجيا أن تاريخ الغرب الحافل باستعمار الثقافات الأخرى وتبشيرها بالديانة المسيحية جعل من اتخاذ الغرب مرجعاً أمراً إشكالياً - أقله فيما يخص الاعتراف بحقوق الإنسان العالمية. واقترحت الرابطة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع الإشارة إلى ثلاثة مبادئ<sup>7</sup> هي احترام الاختلافات بين الأفراد بما في ذلك احترام الاختلافات الثقافية، والقبول بفكرة أنه لم يتم اكتشاف تقنية لتقييم الثقافات من الناحية النوعية، والإقرار بأن المعايير والقيم ترتبط بالثقافات التي تنبع منها. غير أن مفوضية الأمم المتحدة التي صاغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تطبق هذه المبادئ، ما أثار انتقادات من جانب أصحاب نظرية النسبية الثقافية.

## حقوق الإنسان في ماليزيا

في ورقتها البحثية «المنظور الماليزي لحقوق الإنسان»<sup>8</sup> نوردين Rohaida Nordin إن تفسير حقوق الإنسان في ماليزيا يفضل مقارنة آسيوية مخصصة للسياق المحلي وقائمة على التقليد الكونفوشي عوضاً عن التقليد الغربي.<sup>9</sup> غير أن هذا ليس صحيحاً تماماً بما أن المقاربة الماليزية قائمة على الإسلام وليس على الكونفوشية في الأصل.

لكن في ظل الإدارة السابقة التي ترأسها الدكتور محمد مهاتير، اعتبرت حقوق الإنسان صراعاً بين القيم الغربية والآسيوية ومحاولاً لتقويض سيادة مستعمرات الغرب السابقة، بما فيها ماليزيا. ولهذا السبب، تفضل ماليزيا التعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على أساس كل قضية على حدة وضمن اختصاصها المحلي، فتقاوم في خضم ذلك الرقابة الدولية وترفض الانضمام إلى معظم وثائق حقوق الإنسان الدولية.<sup>10</sup>

ويشار إلى أن القانون الأسمى في ماليزيا هو الدستور الفيدرالي، وتنص المادة (1)3 منه على أن الإسلام هو الديانة الرسمية للاتحاد الفيدرالي. وبالتالي، يجب أن تأخذ كافة مبادئ حقوق الإنسان في ماليزيا هذا الواقع في الحسبان. كما يُعتبر الدستور الفيدرالي مصدر قانون حقوق الإنسان في ماليزيا. أما القسم الثاني من الدستور فيكرس الحقوق تحت عنوان «الحريات الأساسية»، وهي فعلياً مصطلح آخر لحقوق الإنسان. ومن بين الحقوق المعترف بها نذكر الحق في الحياة والحرية (المادة الخامسة)، والمساواة (المادة الثامنة)، وحرية الرأي والمعتقد والتعبير (المادة العاشرة) وحرية الدين (المادة الحادية عشرة).

وبما أن ماليزيا تشكل اتحاداً فدرالياً من سلطنات ماليزية مسلمة كانت مستقلة في السابق، فهي تعتبر دولة متعددة الاثنيات والديانات، وهي الدليل المثالي الذي يثبت لماذا لا يمكن لمقاربة عالمية إزاء حقوق الإنسان أن تعمل بفعالية. ومن شأن تنوع المعتقدات وحده أن يجعل هذه المقاربة غير قابلة للتطبيق. عند إدراك مختلف أنظمة المعتقدات القائمة، سرعان ما يتضح أنه يجدر بنا مقارنة حقوق الإنسان من وجهة نظر نسبية ثقافية لتطبيقها بنجاح في ماليزيا.

<sup>4</sup> AJM Milne, *Human Rights and Human Diversity: An Essay in the Philosophy of Human Rights* (The Macmillan Press, London, 1986): 3-4.

<sup>5</sup> "Statement on Human Rights," *American Anthropologist New Series* 49, No. 4 (October-December 1947), [https://www.jstor.org/stable/662893?seq=1#page\\_scan\\_tab\\_contents](https://www.jstor.org/stable/662893?seq=1#page_scan_tab_contents), 539-543

<sup>6</sup> Ibid, 539.

<sup>7</sup> Ibid, 541-542.

<sup>8</sup> Rohaida Nordin, "Malaysian Perspective on Human Rights," *Jurnal Undang-undang* (2010): 14.

<sup>9</sup> Ibid, 19.

<sup>10</sup> Ibid, 21.

محل قانون الشرطة لعام 1967، الذي كان ينص على ضرورة الحصول على تراخيص من الشرطة للتجمعات العامة. وبخلاف هذا القانون، يتطلب قانون التجمع السلمي اخطار لا أكثر، وهي خطوة تظهر تحسناً كبيراً بالمقارنة مع الموقف السابق.

يتمثل منظور ماليزيا لحقوق الإنسان في ضرورة تماشيه مع الثقافات والمعايير المحلية ومع موقف الإسلام باعتباره الديانة الرسمية للاتحاد الماليزي. ورهناً بذلك، يمكن تطبيق حقوق الإنسان قدر المستطاع من دون أن تتعارض مع هذه المعايير. وقد شهدت السنوات الأخيرة تعديل القوانين الماليزية لتوائم الطلبات التي تنادي بها خطابات حقوق الإنسان، مع ظهور تحرر بطيء إنما ثابت في بعض القوانين المرتبطة بالقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع.

### تحسين وضع حقوق الإنسان في ماليزيا

يعتبر تحسين وضع حقوق الإنسان في ماليزيا مع ضمان الالتزام بقيمها ومعاييرها وفق الرؤية الخاصة بالنسبية الثقافية تحدياً مستمراً. ولحسن الحظ، تم تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني لتلبية هذه الحاجة، على غرار مركز بحوث حقوق الإنسان والمناصرة.

وقد حظيت مهمة المركز بدعم كانت بأمر الحاجة إليه بين يوليو/تموز/ وسبتمبر/أيلول 2017 عندما أجرت وزارة الخارجية مشاورات مع العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية - بما فيها مركز بحوث حقوق الإنسان والمناصرة - للبحث في مختلف المخاوف المحيطة بحقوق الإنسان في ماليزيا. وجرى التدقيق في ممارسات حقوق الإنسان في البلاد بعد مشاركة ماليزيا في الاستعراض الدوري الشامل، وهي عملية تهدف إلى تقييم ممارسات حقوق الإنسان بانتظام للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006.

وخلال جلسات التشاور، تمت مناقشة التقدم المحرز على مستوى تدابير حقوق الإنسان وتطبيقها في ماليزيا، وجرى تشجيع مختلف منظمات المجتمع المدني المعنية لتتحدث بصراحة عن مخاوفها وتحدد التحديات الحالية والمستقبلية الماثلة أمامها.

وعند اختتام جلسات التشاور، قررت مختلف منظمات المجتمع المدني الحاضرة، بما فيها مركز بحوث حقوق الإنسان والمناصرة، أنه من مصلحتها المشتركة أن تتوحد وتشكل تحالفاً من منظمات

وهذا أمرٌ يضمنه الدستور الماليزي عبر فرض قيودٍ مناسبة على منح حقوق الإنسان. على سبيل المثال، وفي حين يجري الإسهاب في شرح المادة الخامسة الخاصة بالحق في الحياة والحرية لتشمل الحق في العيش الكريم ونوعية الحياة الجيدة،<sup>11</sup> إلا أنها مقيدة بعبارة «ضمن الحدود التي يحددها القانون». وتسمح هذه المادة بتطبيق عقوبة الإعدام التي يزعم مؤيدوها أنها ضرورية لمنع الجرائم الخطيرة على غرار تجارة المخدرات والقتل. مع ذلك، تخضع القوانين باستمرار للتعديل لتعكس بشكل أفضل مثاليات الحق بالحياة.

في الآونة الأخيرة، وافق مجلس الوزراء الماليزي على تعديل قانون مكافحة تجارة المخدرات لجعل عقوبة الإعدام تحكيمية وليست إلزامية لتجار المخدرات،<sup>12</sup> وقد تم تفعيل هذا التغيير من خلال تعديل في «قانون مكافحة المخدرات الخطيرة لعام 1952»،<sup>13</sup> ورغم أن الانتقاد لا يزال يطال الشخص المسؤول عن ممارسة هذه السلطة التحكيمية (أي النائب العام مقابل المحكمة)،<sup>14</sup> إلا أنها تبقى خطوة إيجابية نحو الأمام من منظور حقوق الإنسان.

وكمثال آخر على ذلك، تم تعديل مبدأ المساواة كما كرسته المادة الثامنة من الدستور الماليزي من الناحية التطبيقية لحماية الجماعات المضطهدة تاريخياً. وفي حين يبدو القانون مثاليًا على الورق، يقول النقاد إن المساواة الكاملة في المعاملة وغياب التمييز الإيجابي أو التمييز الإيجابي، يُفقدان بند روح المساواة معناه. ويرتبط هذا الجدل بتاريخ الشعب الأصلي الماليزي، أي شعب بوميبوتيرا الماليزي، والإجحاف الذي طاله خلال حقبة ما قبل الاستقلال. ولهذه الغاية يقرّ الدستور أيضاً بالتدبير الإيجابي لهذه الجماعة من خلال المادة 153 التي وُضعت من أجل التعويض عن الإجحاف السابق الناتج عن إرث الاستعمار. ومن هذا المنطلق تم إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة، وهي مجموعة من أنظمة التدابير الإيجابية، في عام 1970 ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

أضف إلى ذلك أن حرية التعبير والرأي والتجمع أيضاً مقيّدة بعدة قوانين، وتبرير ذلك أن الحوادث السابقة على غرار أعمال الشغب العرقية التي وقعت عام 1969 أسفرت عن معاناة غير مذكورة للماليزيين وعن تدمير الأملاك والحياة والاقتصاد. ونتيجة لذلك، جرى تعديل قانون مكافحة التحريض في عام 1970 ليشمل القسم 3 (1) (F) من أجل حماية الانسجام العرقي والديني الهش الموجود اليوم في ماليزيا.

في المقابل، يتمتع الماليزيون بالحق في التجمع السلمي المركزي في قانون التجمع السلمي لعام 2012، والذي سنته الحكومة ليحل

<sup>11</sup> Lee Kwan Woh v. Public Prosecutor (2009), 5 MLJ 301, Federal Court of Malaysia.

<sup>12</sup> "Malaysia Moves Closer to Scrapping Mandatory Death Penalty for Drug Traffickers," Reuters, August 7, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-malaysia-lawmaking-death-idUSKBN1AN17C>

<sup>13</sup> Via the Dangerous Drugs (Amendment) Act 2017.

<sup>14</sup> Kasthuriraani Patto and Ramkarpal Singh, "Proposed Amendments to the Dangerous Drugs Act, 1952—Kasthuriraani Patto and Ramkarpal Singh," *Malay Mail*, November 24, 2017, <http://www.themalaymailonline.com/what-you-think/article/proposed-amendments-to-the-dangerous-drugs-act-1952-kasthuriraani-patto-and>

من المنظور نفسه. ويتأثر العالم الماليزي إلى حدّ كبير بالمفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان. كما أن التقاليد الماليزية تتبع القانون والتقليد الإسلامي، الذي يسلط الضوء على التوازن بين الخير الأعظم والممارسة الفردية للحقوق.

إن حقوق الإنسان كممارسة في ماليزيا المعاصرة هي تلك النابعة من قانونها الأعلى، أي الدستور الفيدرالي. فهذا الأخير يقرّ بالحاجة إلى الموازنة بين الحقوق والمسؤوليات والتدابير الاحتياطية لضمان عدم استغلالها، وضمان غلبة الخير الأعظم للمجتمع على الممارسة الفردية للحقوق، وأخيرًا ضرورة أن يأخذ أي حق في الحسبان القيم والمعايير المحلية. ويُعتقد أن هذا هو الحل الأمثل إذ إنه يوفر أقصى ممارسة ممكنة للحقوق من قبل أي فرد من دون تعريض المجتمع للخطر.

المجتمع المدني يهدف إلى دراسة ومناصرة قضايا حقوق الإنسان في ماليزيا لضمان عملية الاستعراض الدوري الشامل لعدة سنوات مقبلة. وأعلن المركز، إلى جانب ممثلي منظمات أخرى من المجتمع المدني، عن تشكيل التحالف الماليزي لمنظمات المجتمع المدني في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

ويتمثل الموقف الجماعي ضمن التحالف الماليزي لمنظمات المجتمع المدني في أن أي توصية مقبولة ومطبقة في ماليزيا - فضلًا عن صون وثائق حقوق الإنسان على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام لعام 1990 وإعلان رابطة دول جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان لعام 2012 - يجب أن تتواءم مع قوانين البلاد وعاداتها، لا سيما الدستور الفيدرالي فضلًا عن دساتير ومواقف الولايات المنضوية ضمن الاتحاد.

## الخاتمة

تعتمد مسألة ماهية الحقوق التي تصب في خانة حقوق الإنسان بشكل كبير على ما إذا كان الفرد يميل إلى النظرة العالمية التي تقوم على ضرورة تطبيق حقوق الإنسان على الجميع رغم أصولهم الغربية بصورة رئيسية أو على أن التعديلات صحيحة انطلاقًا